

أداء متميز

براكاش لونغاني

يقدم لمحة عن شخصية ستانلي فيشر، الأكاديمي ونائب رئيس صندوق النقد الدولي ومحافظ البنك المركزي فوق العادة



في

عام ٢٠١٢، أعطت مجلة *Global Finance* ستانلي فيشر، الذي كان آنذاك محافظاً للبنك المركزي الإسرائيلي درجة A لطريقة معالجته للاقتصاد خلال الأزمة المالية. وكانت تلك هي السنة الرابعة على التوالي التي يحصل فيها فيشر على درجة A. وهي درجة يعتز بها البروفيسور السابق — الذي درّس لكل من رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي بن بيرنانكي ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي — حيث يقول: تلك كانت بعض الاختبارات القاسية التي واجهناها في إسرائيل..»

وقد ترك فيشر منصبه كمحافظ للبنك المركزي في يونيو من هذا العام بعد أن قضى فيه ثمانية أعوام، ليسدل الستار على فصل ثالث غير عادي من مشواره المهني. وكان في الفصل الثاني يشغل منصب الرجل الثاني في صندوق النقد الدولي خلال الفترة العاصفة للأزمات المالية في الأسواق الصاعدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠١. وقد جاء هذا الدور كصانع للسياسات بعد فصل افتتاحي مثير في السبعينات والثمانينات، رسخ فيشر أقدامه خلاله باعتباره اقتصاديا كليا بارزا، يعرف حدود المجال من خلال دراساته الأكاديمية وكتبه الجامعية. ويشهد بنجاح فيشر عمله في منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في الثمانينات وفي منصب نائب رئيس مجلس إدارة سيتيغروب في الألفينات — وهما منصبان سيعدان تنويجا لإنجازات كثير ممن هم في هذه المهنة — كاستراحات بين الفصول الرئيسية.

تمهيد

ترعرع فيشر في بلدة مازابوكا في شمال روديسيا، زامبيا الآن، حيث كانت أسرته تدير متجرًا عامًا. وكان البيت الذي تربى فيه يقع خلف

المتجر؛ ولم تكن به مياه جارية وكان يضاء بمصابيح الأعاصير. وعندما بلغ الثالثة عشر من عمره، انتقلت أسرته إلى جنوب روديسيا، زمبابوي الآن.

وأصبح فيشر نشطا في حركة شباب قومية يهودية وقام بأول زيارة إلى إسرائيل في عام ١٩٦٠ في برنامج للقادة الشباب. وبالنسبة لكل من فيشر ورودا كيت — التي كانت آنذاك صديقه، وفيما بعد زوجته وأما لأبنائهما الثلاثة — كانت هذه الرحلة بداية التزام مدى الحياة تجاه إسرائيل. وعندما عين محافظاً لبنك إسرائيل بعد عدة عقود من ذلك، تذكر كثيرون في إسرائيل الشخص الذي تربوا معه في الجنوب الإفريقي. وتقول جودي دويكينز، التي كانت في نفس برنامج الشباب في عام ١٩٦٠: «كنا نعلم دائما أنه ذكي، ولكن لا بد أنه كان أنكى كثيرا مما كنا نتصور.»

وبعد الالتحاق بفصل دراسي في الاقتصاد في المدرسة الثانوية ومقدمة لأعمال جون مينارد كينز، يضع فيشر أقدامه على طريق التخصص في علم الاقتصاد. ويقول إنه «تعلق باستخدام كينز للغة» وبمعرفة أنه في وقت الكساد الكبير «انهار العالم الذي نعرفه انهيارا شبه كامل» وتأتي أفكار كينز لتنفذه. وكانت كلية لندن للاقتصاد اختيارا طبيعيا للحصول على الدرجة الجامعية الأولى. ويقول في هذا السياق: «بالنسبة لنا، كانت إنجلترا هي مركز الكون.» ومن بين أساتذته في كلية لندن للاقتصاد، يتذكر فيشر أستاذا تنبأ في عام ١٩٦٣، على أساس دراسة للأنماط السابقة، بأن المملكة المتحدة ستواجه أزمة في ميزان المدفوعات في عام ١٩٦٤. ويقول: «ووقعت الأزمة في التاريخ المحدد، وكنت مبهورا للغاية.»

الدفاع عن توافق آراء واشنطن

لا غرابة في أن يكون شخصٌ مثل فيشر، تعود أصوله إلى لاتفيا- ليتوانيا وترعرع في الجنوب الأفريقي، دائم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية للبلدان. وقد أتاح له عمله في منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي فرصة ترك بصماته على هذه القضايا. ويقول الاقتصادي برايان سنودون إن أعمال فيشر «تشهد على أهمية تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومؤسسات مالية سليمة لتحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية الأساسية طويلة الأجل». ويمضي قائلاً إن فيشر شدد أيضاً على أن «الحد من الفقر يكون أسرع وتيرة حينما يكون هناك نمو سريع، وأن الانفتاح أيضاً على الاقتصاد الدولي شرط ضروري، وإن لم يكن كافياً، للحفاظ على النمو».

وقد أصبح عدد كبير من السياسات التي دعا إليها فيشر معروفاً باسم «توافق آراء واشنطن» وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه السياسات، واسمها ذاته، على مر الأعوام، يقول فيشر إنه لا يزال «يثق في هذه المجموعة من السياسات» إلا أن الاسم الذي أعطي لها لم يكن موفقاً. ويقول في هذا الصدد: «لقد كان من الخطأ تسميتها «توافق آراء واشنطن» لأنها كانت في ذلك الوقت محل توافق آراء عالمي». ويقول إن أهمية الانفتاح على التجارة، وسلامة السياسات الاقتصادية الكلية، وتوجه السوق «قد ثبتت مراراً وتكراراً» وهو يدافع عن التوجه نحو فتح الأسواق الرأسمالية أمام رأس المال الأجنبي، قائلاً إن التجربة لم تبين أنها غير مرغوبة كغاية للأجل الطويل، وإنما بينت ضرورة توخي العناية في إدارة تحرير هذا الحساب الرأسمالي.

ويرتبط اسم فيشر أيضاً بالمشورة التي قدمت للبلدان في طور التحول الاقتصادي - اقتصادات الكتلة السوفيتية السابقة - بشأن وتيرة وطبيعة الإصلاحات التي ينبغي أن تضطلع بها. وقد تعرضت هذه المشورة أيضاً للانتقادات من كثيرين، ليس أقلهم جوزيف ستيفليتز، باعتبار أنها تضغط بقوة مفرطة وبسرعة مفرطة. وقد قال ستيفليتز إنه كان ينبغي للبلدان في طور التحول الاقتصادي أن تتبع مساراً أكثر تدرجاً، وتستفيد من «النجاح الهائل الذي حققته الصين، التي خلقت مسار التحول الخاص بها بدلاً من استخدام نموذج جاهز أو وصفة من المستشارين الغربيين». وهناك مدافعون عن المشورة المقدمة من فيشر وآخرين. فكين روغوف من جامعة هارفارد (كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي سابقاً) يؤيد الحاجة إلى السرعة، حيث يقول «إنه لم يكن مرجحاً أن تتطور المؤسسات السوقية في سياق مختبري وبدون أن تبدأ فعلياً عملية التحول بما فيها من فوضى إلى السوق». ويشير روغوف إلى أن البلدان في طور التحول الاقتصادي كانت قد جربت بالفعل «تطبيق إصلاحات محدودة على الطريقة الصينية» - مثلاً في عهد غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي، وكادار في هنغاريا، وباروزيلسكي في بولندا - وكان فشل هذه المحاولات هو الذي «أدى إلى بذل جهود أسرع باتجاه اقتصاد السوق».

يدخل فيشر. ففي بحث أعدده في عام ١٩٧٧ - حيث استسلم في ذلك الوقت لإغراء العودة من جامعة شيكاغو إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا - يجمع فيشر بين الافتراض القائل بأن لدى الأشخاص توقعات عقلانية وبين السمات الرئيسية للنماذج الكينيزية. ويضع فيشر افتراضاً واقعياً مؤداه أن الأجور تحدّد سلفاً من خلال عقد ضمني أو صريح بين رب العمل والعامل. ونتيجة لذلك تصبح الأجور - ومن ثم الأسعار، من خلال قناة الأجور - ملتصقة مؤقتاً. وما دام البنك المركزي يستطيع التصرف بتواتر أكبر من تواتر إعادة التفاوض بشأن

ويمضي فيشر لكلية الدراسات العليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، يجذب إليه وجود بول صامويلسون وروبرت سولو، الاقتصاديين الشهيرين، اللذين سيحصلان كلاهما على جائزة نوبل. وكان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا آنذاك في طليعة وضع منهج دقيق رياضياً للاقتصاد الكلي. ويقول فيشر إن «تجربته في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كانت تكوينية بحق»، حيث تتلمذ على يد أساتذة كبار برفقة «مجموعة رائعة من الدارسين الزملاء، من بينهم أفيناش ديكسيت (الذي كان يستطيع حل الكلمات المتقاطعة في جريدة [نيويورك] تايمز في حوالي ١٠ ثوان)»، وروبرت ميرتون، وجوزيف ستيفليتز، الذي أصبح فيما بعد ناقداً شرساً لفيلش (راجع الإطار).

وحصل فيشر على وظيفته الأولى في جامعة شيكاغو، التي كانت آنذاك الجامعة الأولى من حيث تطبيق علوم الاقتصاد على مشكلات السياسات. ويقول فيشر إنه قرر هذا الاختيار لأن جامعة شيكاغو «كانت أفضل مكان قدم لي عرضاً» ولأنه كان يشعر أنه تعلم قدراً كبيراً من الاقتصاد ولكن لم يكن يعرف «الكثير عن الاقتصاد». وقد أتاحت جامعة شيكاغو لفيلش «الجمع بين الأدوات التحليلية التي تعلمها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومدى أهمية السياسات التي كان يجسدها ميلتون فريدمان [البروفيسور بجامعة شيكاغو].»

توحيد الجناحين

كان الجمع بين عالمي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة شيكاغو تدريباً جيداً للدور الذي كان ينتظر فيشر في السبعينات، وهو التوسط للوصول إلى سلام بين الجناحين المتصارعين للاقتصاديين الكليين التقليديين والاقتصاديين الكليين الكينيزيين.

وكان المذهب الكينيزي يؤيد وجود دور نشيط للسياسة النقدية - أي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي - لتمهيد التقلبات في الاقتصاد. فإذا كان معدل البطالة أعلى من مستواه على المدى البعيد، يمكن أن يقوم البنك المركزي برده بزيادة معدل نمو المعروض النقدي. وحسب النموذج الكينيزي، فإن قدرة البنك المركزي على خفض معدل البطالة يحدث لأن هناك افتراض بأنه يصعب تغيير الأسعار والأجور في الأجل القصير - أي تكون الأسعار والأجور، بلغة الاقتصاديين الكليين الفنية، «ملتصقة».

وكان الجناح التقليدي يعترض على أساس أنه إذا كان من الممكن خفض البطالة بطباعة مزيد من النقود ببساطة، فسيحصل الاقتصاد في هذه الحالة على ما يسميه فريدمان - وهو من كبار مؤيدي وجهات النظر التقليدية - «وجبة غداء مجانية». وتنبأ بأن المحاولات المتكررة من جانب البنك المركزي لخفض البطالة من شأنها أن تدفع الأسعار والأجور إلى بدء التصحيح بدلاً من أن تظل ملتصقة. وبمجرد أن يحدث ذلك، كما يقول فريدمان، يرتفع معدل التضخم وتعود البطالة إلى متوسطها طويل الأجل. وينتهي الأمر بالاقتصاد في نهاية المطاف بزيادة التضخم وعدم الاستفادة على المدى البعيد من انخفاض البطالة.

ومع وقوع أحداث في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات في السبعينات بدأت تعكس هذه التنبؤات - أي ثبوت أن انخفاض البطالة مسألة وقتية قصيرة وتزايد التضخم - بدأ توازن القوى يتحول باتجاه المدرسة التقليدية. وذهب الاقتصاديون التقليديون الآن إلى أبعد من ذلك وبدأوا يفترضون أن الأسعار والأجور، بدلاً من أن تكون ملتصقة، ستتعدل بسرعة تأقلاً مع أي محاولات يبذلها البنك المركزي للتأثير على معدل البطالة. وفي ظل ذلك الافتراض - المعروف باسم «التوقعات العقلانية» - يكون البنك المركزي غير فعال في تمهيد أي تقلبات تحدث في الاقتصاد، حتى في المدى القريب.



اتباع نصيحة فيشر وكان «مبهورا» باكتشاف نجاحها. فقد انخفض التضخم من ذروة ٤٥٠٪ إلى ٢٠٪ في غضون عام. ويقول بيريز: «لم يكن هناك أحد ليقدم لنا نصيحة أفضل.»

وسرعان ما أتاحت لفيشر فرصة التعامل مع طائفة أوسع بكثير من قضايا السياسات باعتباره كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠. ثم عاد إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إلا أنه وجد أنه «من الصعب إعادة التواءم» مع الحياة الأكاديمية. وفي هذا السياق، يقول: «أذكر أنني كنت أذهب لحلقات دراسية نظرية وأحدث نفسي، وما الفرق بين أن يكون هذا الشخص على صواب أو خطأ؟» ويقول غريغ مانكيو من جامعة هارفارد — الرئيس السابق للمجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين وأحد تلاميذ فيشر الآخرين المشهورين — إنه كان «يرواده إحساس بأن [فيشر] قليل الصبر مع الأكاديميين.» ويقول فيشر أنه حتى تقلده منصب رئيس قسم الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «لم يكن مصدر إلهام إلا جزئيا»، مشبها دوره بدور العميد حسب وصف ألفريد كان: دور العميد بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس كدور صنوبر الحريق بالنسبة للكلب.

إليّ بالأزمات

كان عام ١٩٩٤ هو العام الذي بدأ فيه فيشر دوره في مجال صنع السياسات حين عين في منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، وهو المنصب الثاني في هذه المؤسسة. وعلى مدى السنوات السبع التالية، تعامل فيشر مع أزمات في المكسيك وروسيا وعدة بلدان آسيوية والبرازيل والأرجنتين وتركيا — ولا تزال بتلك القائمة بضعة بلدان أخرى.

وخلال الأزمة المكسيكية التي وقعت في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، كان فيشر مسرورا «بترك عجلة القيادة» لميشيل كامديسو، الذي كان المدير العام لصندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٠. وظن فيشر أنه لم يكن قد حاز بعد على ثقة كامديسو الكاملة وأنه لم يكن يعرف بعد ما يكفي بشأن طريقة تسيير دفة الأمور في خضم أزمة مالية. ولكن في أوائل عام ١٩٩٥، بدا واضحا أن حل الأزمة يتطلب ضخ كمية كبيرة من المال وبسرعة شديدة، ٢٠ مليار دولار أمريكي من الخزانة الأمريكية و ٢٠ مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي. واعترض المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم قرض بهذه الضخامة. ويقول فيشر إن ذلك «الاجتماع للمجلس التنفيذي كان هو الأكثر درامية الذي يرى فيه كامديسو يتحدى المجلس أن يفصله» للحصول على موافقة بالقرض.

وفي منتصف عام ١٩٩٧، ضربت أزمة مالية تايلند وانتشرت بسرعة إلى عدد كبير من البلدان الآسيوية، بما في ذلك إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين. وبحلول ذلك الوقت، كان فيشر قد نال ثقة كامديسو وكان على استعداد للعمل معه كقبطان مساعد في الإبحار خلال تلك الأزمات. ولكن تبين لاحقا أن مشورتهما الأولى كانت خاطئة. فقد أشار الصندوق على تايلند وغيرها من البلدان الآسيوية بتشديد سياسة المالية العامة رغم أن إشراف الحكومة لم يكن سبب الأزمة الجذري، بخلاف الوضع في إسرائيل في عام ١٩٨٥. ويقول فيشر الآن إن «تشديد سياسة المالية العامة كان خطأ. ولهذا السبب، سارع الصندوق إلى التراجع عن تلك السياسة [في تايلند] بنهاية عام ١٩٩٧ وفي كوريا في بداية عام ١٩٩٨. ولهذا السبب لا أظن أن الخطأ الأول على صعيد المالية العامة كان له تأثير كبير على ما حدث لاحقا.»

وتعرضت المشورة التي قدمها الصندوق للاقتضادات الآسيوية فيما يتعلق بالسياسة النقدية أيضا لانتقادات حادة، وخصوصا من ستيفليتز، الذي كان آنذاك كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، والذي كان مؤيدا لخفض أسعار الفائدة لمساعدة الاقتصاد المحلي. إلا أن فيشر تمسك بموقفه وقال بثبات إن «انتقاد السياسة النقدية غير صائب.»

العقود، فإنه يمكن أن يكون له تأثير على البطالة في الأجل القريب، حسب النماذج الكينزية. ولكن ذلك ليس خيارا للأجل الطويل، لأن العقود ستراعى بمرور الوقت التضخم الذي تسبب فيه البنك المركزي. ومن ثم يتصرف الاقتصاد في الأجل الطويل وفقا للنماذج التقليدية. وكان بحث فيشر إيدانا بمذهب جديد هو الاقتصاد الكينزي الجديد، الذي أصبح يستمد دعمه من المعسكرين التقليدي والكينزي ويوفر تالفا تكون فيه للاقتصاد خصائص كينزية في الأجل القصير وخصائص تقليدية في الأجل الطويل. ويقول كريس إيرسيغ، مسؤول كبير في الاحتياطي الفيدرالي، وأحد خريجي جامعة شيكاغو ممن قدموا إسهامات مهمة في الاقتصاد الكينزي الجديد في التسعينات — إن البحث الذي أعده فيشر يعتبر الآن «نقطة تحول حاسمة» في تضيق نطاق «الحرب المدمرة» لكلا الجناحين.

من النظرية إلى السياسة

خلال الثمانينات، واصل فيشر المساهمة في الدراسات والبحوث الأكاديمية مع تحوله أيضا للعمل النشط في مجال السياسات. وكباحث أكاديمي، كان عمله الأشهر في صورة كتابين جامعيين — ألفهما بالاشتراك مع زملاء له من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا — اضطلعوا بدور أساسي في تخطيط عملية تغيير المشهد الاقتصادي الكلي. وكان أحد الكتابين موجها لطلاب الجامعة في مرحلة ما قبل التخرج، وشارك في كتابته رودي دورنبوش، والآخر لطلاب الدراسات العليا، وشارك في كتابته أوليفيه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي حاليا. ويقول بلانشار إن تأليف الكتاب مع فيشر «كان من أكثر المغامرات الفكرية إثارة في حياتي. فقد كان كل منا يشعر أن هناك علما جديدا للاقتصاد الكلي، يتأسس على جزء أكبر من الاقتصاد الجزئي، وملء بالعودة ... وفي حين لم تكن تفكر فيه ككتاب جامعي، فسرعان ما أصبح كتابا جامعيًا، ومن دواعي السرور أنه لا يزال يحقق مبيعات جيدة بصورة مذهلة اليوم.»

وقد جرب فيشر العمل لأول مرة في مجال صنع السياسات حين دعاه جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ومعه هربرت شتاين، رئيس سابق للمجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين، إلى مساعدة حكومة إسرائيل على التعامل مع التضخم ثلاثي الرقم، وتضاؤل احتياطات النقد الأجنبي، وبطء النمو. وانتهى فيشر وشتاين إلى أنه يتعين على إسرائيل إعداد خطة حاسمة لخفض الإنفاق الحكومي الزائد الذي كان مصدر المشكلات الأخرى. وقال فيشر في خطاب إلى الكونغرس الأمريكي في إبريل ١٩٨٥ إنه بدون هذه الخطة، «يكون هناك احتمال قوي بأنه بعد سنتين من الآن، ستظل [إسرائيل] تنمو ببطء، وتظل تكافح التضخم المرتفع، وستظل أكثر اعتمادا من أي وقت مضى على معونة خارجية.» وأوصى فيشر وشتاين بتحديد أهداف كعلامات على الطريق لقياس تقدم إسرائيل صوب خفض عجز ميزانيتها وأن يكون تدفق المعونة الأمريكية إلى البلد مشروطا بتحقيقها لتلك الأهداف.

وأشار شيمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، فيما بعد إلى أنه لا يعرف كثيرا عن الاقتصاد بحيث يتجادل مع فيشر. إلا أنه

ويقول فيشر إن صندوق النقد الدولي «رأى أن تشديد أسعار الفائدة لفترة قصيرة ضروري لتثبيت العملة، على أن تخفض أسعار الفائدة بعد ذلك إلى مستويات عادية. وذلك هو ما حدث». ويشير فيشر أيضاً إلى أن عددا كبيرا من البلدان الآسيوية كانت لديه ديون مقومة بعملات أجنبية؛ وكان من شأن استمرار انخفاض قيم عملاتها، كنتيجة مرجحة لخفض أسعار الفائدة، أن يزيد أعباء تلك الديون.

وسرعان ما تعافت تايلند وكوريا من الأزمة، إلا أن إندونيسيا دخلت فترة طويلة من الاضطرابات الاقتصادية. ويلقي فيشر باللوم في ذلك على الديناميكيات السياسية وليس على خطأ المشورة الاقتصادية. ويقول في هذا الصدد: «لا أعتقد أنه كان من المفهوم، بالنسبة لنا [الصندوق] أو لغيرنا، أن نظاما يبدو مستقرا بهذه الدرجة ليس مستقرا. وأصبح من الواضح بعد فترة قصيرة أن الرئيس الإندونيسي السابق [سوهارتو] لم يكن يعترف بإنجاز أي شيء [بشأن الإصلاحات المتفق عليها]. وهكذا خرجت الأمور بشكل ما عن السيطرة.»

وقد أبدى كثيرون ملاحظات بشأن كيفية استمرار فيشر في وضع السيطرة على الرغم من الأزمات العاصفة من حوله. ويقول بلانشار إنه «من النظرات التي اختلستها [لفيشر] في تلك الفترة، كان أكثر ما أذهلني هو استمراره كما عهدناه دائما في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: هادئا، حريصا على الحقائق، تحليليا، يستخدم النظرية الاقتصادية الكلية حتى في أحلك اللحظات». ويضيف إلى ذلك هورست كولر، المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي، أنه في منتصف الأزمة كان من الأمور المطمئنة «الاستماع إلى صوت ستان فيشر الرنان والهادئ والمتوازن والخالي من نبرات الانفعال. فذلك الصوت يمنعك من الذعر ويشجعك في حد ذاته على التفكير بطريقة متروية ومنتظمة.»

«البالغ الرشيد»

غادر فيشر صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١ عندما انتهت مدته كنائب لمدير عام الصندوق — كانت محاولته للفوز بالمنصب الأول في الصندوق قد فشلت — وبدأ عمله في سيتيغروب في العام التالي؛ تجذبه فكرة أنه «لم يعمل قط في القطاع الخاص» ويقول إنه استمتع بعمله في مجموعة سيتي؛ ويقول إن التحديات الذهنية والتحديات التنظيمية التي ينطوي عليها العمل في مؤسسة يعمل بها ٢٨٠ ألف شخص، لا تقل صعوبة عن التحديات التي واجهها في وظائف أخرى. إلا أن فرصة شغل منصب محافظ بنك إسرائيل جذبته ليعود إلى القطاع العام.

وكان الموقف الذي واجهه فيشر في عام ٢٠٠٥ أفضل بكثير من الموقف الذي واجهه في عام ١٩٨٥ حين قدم للمرة الأولى مشورة إلى الحكومة الإسرائيلية. فقد استمرت البيئة التي سادتها معدلات تضخم منخفضة وكان الاقتصاد في طريقه إلى التعافي من ركود. ولكن كانت هناك تحديات رغم ذلك. فكان على فيشر أن يحل نزاعا طويل الأمد يتعلق بالعمالة، أطرافه هم موظفو البنك المركزي وموظفو الخزنة. وكان عليه أيضا أن يحشد الإرادة السياسية لإحداث تعديلات في قانون البنك المركزي لإعطائه ولاية صريحة بتنفيذ «الاستهداف المرن للتضخم»، وهو نظام يقوم بمقتضاه البنك المركزي باستهداف استقرار الأسعار مع مراعاة الأهداف الأخرى؛ وفي حالة بنك إسرائيل كانت هذه الأهداف الأخرى هي أولا توظيف العمالة، وثانيا تحقيق النمو، وثالثا تحقيق الاستقرار المالي. ونص القانون أيضا على إنشاء لجنة للسياسات النقدية بحيث لا يعود محافظ البنك المركزي صانع القرار الوحيد. ويقول فيشر: «تلك كانت المشورة التي كنا نقدمها للبنوك المركزية حين كنت في صندوق النقد الدولي، ومن ثم فلا أنسب من أن أخذها أنا نفسي.»

ثم وقعت الأزمة العالمية. وفي ٦ أكتوبر ٢٠٠٨، قام فيشر بخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية. قبل يوم واحد من قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي باتخاذ إجراء مماثل. وخلال الأزمة، ظل فيشر مستبقا للأحداث، يدخل التغييرات اللازمة للسياسات — مثل إطلاق برنامج للتخفيف الكمي بشراء سندات طويلة الأجل — قبل أن تتوقعها الأسواق. ووجدت شبكة بلومبرغ نيوز أنه من بين محافظي البنوك المركزية للبلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كانت إجراءات السياسة التي اتخذها فيشر خلال الأزمة مبعث دهشة للأسواق بصورة أكبر من الإجراءات التي اتخذها أي محافظ آخر.

خلال الأزمة، ظل فيشر مستبقا للأحداث.

وكان على فيشر أيضا أن يتخذ إجراءات قوية وسريعة للحفاظ على تنافسية الصادرات الإسرائيلية. ومع إحكام الأزمة حصارها على الولايات المتحدة أولا ثم عدد كبير من بلدان أوروبا، بدأ رأس المال الأجنبي يتدفق إلى إسرائيل باعتبارها ملاذا آمنا نسبيا. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الشيكل بمقدار ٢٠٪ مقابل الدولار، وهي مشكلة لبلد تمثل الصادرات فيه ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبعد أن بدأ فيشر شراء عملات أجنبية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي يوميا في عام ٢٠٠٨، بدأ الشيكل في الانخفاض، وظلت الصادرات الإسرائيلية متماسكة. ويرجع الكاتب والاقتصادي المرموق ديفيد وورش الفضل إلى فيشر في «توجيه الاقتصاد الإسرائيلي دون أن يصاب بخدش تقريبا خلال أسوأ أزمة [يشهدها العالم] منذ الكساد الكبير.»

ولا غرابة إذن أن يؤدي إعلان فيشر في يناير ٢٠١٣ تركه منصبه في ٣٠ يونيو إلى كثير من لطم الصدور في الصحافة الإسرائيلية ودوائر السياسات. وتقول صحيفة هآرييتس إن تركه منصبه يعادل رحيل «بطل عملاق» يسمى «البالغ الرشيد» خدم إسرائيل، على نحو يدعو إلى الإكبار، لا في منصب محافظ للبنك المركزي فحسب، وإنما أيضا، في بعض الأوقات، كوزير خارجية غير رسمي للاقتصاد الإسرائيلي: ففيشر هو الذي قام بتهنئة المستثمرين الأجانب وطمأنتهم بأن الاقتصاد في أيد أمينة». ويقول فيشر إنه شعر بالتأثر الشديد بردود الفعل: «لا أستطيع أن أخبرك مدى الشعور بالرضا — والتأثر — بالنسبة لرودا ولي حين يستوقفنا شخص ونحن نمشي على شاطئ البحر ويشكرنا على خدمتنا لإسرائيل.»

مرة أخرى، مرة أخرى

أثار إعلان فيشر أنه بصدد ترك منصبه كثيرا من التكهات بشأن خطوته القادمة. وتقول صحيفة هآرييتس إنه يتربص منصب وزير خارجية إسرائيل أو حتى رئيستها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك حديث بأنه سيخلف تلميذه بن برنانكي رئيسا للاحتياطي الفيدرالي. وفي الأوساط الأكاديمية، هناك أمل بأن يعيد فيشر هيكله كتب الاقتصاد الكلي الجامعية ليدمج فيها الدروس المستخلصة من تجربة الركود الكبير.

وقد ظل فيشر صامتا، مكتفيا بالقول بأنه «ليس مستعدا لمغادرة خشبة المسرح. إننا نشعر دائما بأننا أصغر سنا من سننا الحقيقي: وعندما أركض، أدرك أنني أعدو بصورة أبطأ مما كنت معتادا عليه، ولكنني لا أشعر أنني فقدت سرعتي في أمور أخرى.» ■

براكاش لونغاني مستشار في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.